

الطرفين وهو ان وافق قولهم السابق وكثيرا ما تطلق الاستعارة على استعمال  
اسم المشبه به في المشبه لكنه غير مناسب لكون الاستعارة فيهما من الجاز  
الذي هو لفظ كذا في اسم احد طرفي المشبه وهو المشبه به في المصرفة  
والمشبه في الكنية كما تقول في الجاز اسدي في المصرفة وقوله كما تقول  
انشئت كذا في الكنية وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية  
لهذا صله ان المراد بلفظ المنية السبع الادعائي وهو الموت اه سم  
ويسمى اسم المشبه به مستعارا تصريحا وان المستعار في الاستعارة بالكتابة  
عمد السكاي وهو لفظ السبع المتروك في المثال المذكور وهو ما يدل عليه  
بعض عبارات السكاي وبعض عبارات يشعربان المستعار هو لا تقاطع  
ظفر مثلا وبعضها يدل على انه لفظ المنية قال الفرزي وسيمى توفيق  
الشم بين اقواله اه الطرف المذكور لاي المذكور لسمه وجعل منها  
اي من الاستعارة المصريح به لم يقسم المنية عنها اليكيفية وهو ما كان  
المشبه به فيها الذي استعمل فيه لفظ المشبه محققا او عقلا وتخييلية  
وهي ما لم يكن ذلك فيها محققا لاصلا وعقلا لان الكنية على مذهب  
اسم السكاي لا تكون الا تخيلية لان المشبه به فيها الذي استعمل فيه لفظ  
المشبه هو المشبه به الادعائي كالسبع الادعائي بمعنى الموت المدعى بسفيته  
وهذا لا يكون الا وهما اه بل فيض من يس وانما لم يقل قسمها اليها  
اشارة الى انه كان يصح ان يقول وقسمها بنا على غير المتبادر لصدورها بالضم  
الاحراز حينئذ كتب اي قوله وانما لم يقل قسمها اليها كالمعجزة الاطول وجعل  
منها حقيقة سوا كان على سبيل القطع والاحتمال وتخييلية كذلك وانما لم يقل  
قسمها اليها مع انه قال والمصريح به تنقسم الي حقيقة وتخييلية تفننا وما  
قاله الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليها لانه بالتحقيقية والتخييلية  
ما يكون على القطع كما يتبادر الى الفهم وهو لم يقسمها اليها بل هو المحتملة  
للتحقيق والتخييل كما مر في بيت زهير ليس بشي لان الظاهر من قوله  
وقسمها الحقيقية كما مر في بيت زهير ليس بشي لان الظاهر من قوله  
السابقة والمفسر بما مر مطلق الحقيقة لا لاجتماع الحقيقة على القطع  
اه وعد التمثيل اي الاستعارة التمثيلية وقد عرفت انها قد تسمى  
التمثيل

التمثيل على سبيل الاستعارة فلا وجه لتقديره على سبيل الاستعارة كما يوجهه  
تقديره لانه اها اطرل وقد يقال فقد الظاهر بيادته على سبيل الاستعارة الايضاح  
بذكر الاسم المعروف وصف لمدى صورته اذ هو بالوصف الاول اللفظ  
الدال على الصورة المشبه بها وانما عبر عنها به لانه اللفظ كوصف بالنسبة  
الاولى وبالوصف الثاني معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى  
ليبين الصورة الاخرى اه حذره ورد ذلك في الحد فلا يصح عنه من  
الاستعارة الا والانه لم يبين الشيء منه جازته اها اطرل اللواتي كما  
الافراد والتكريب ههنا المذروقات كالاستعارة والتمثيل من المتناهيين  
الافراد والتكريب كقولنا الابيض ابيض او غيره لا لا يقال هذا بل يجب  
ان يحصل الجواب ان قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه كما في هذا المثال فيكون  
الجواب ظاهريا لا تحقيقا لان التحقيق ان قسم الشيء لا يكون اعم منه بل يجب  
ان يكون اخص منه مطلقا والجواب المقسم اليه الابيض وفتح ليس قسم الابيض  
في المثال بل مطلقه الحيوان منزهة انه يجب اعتبار المقسم في كل قسم لانا نقول  
ليس غرضه الاستدلال بان قسم الشيء قد يكون اعم ولا في كلامه ما يقتضي حصر  
الاستعارة في الجاز المفروض كما ان تقسيم الابيض الى الحيوان وغيره لا يقتضي  
انحصار الحيوان في الابيض فلا يقال ان هذا الجواب ظاهري لا تحقيقا اه مخلصا  
من قسم والفرزيم علمت لفظ المصراع لما حصل هذا الجواب ان الجاز الذي  
قسمه السكاي غير ما عرفة وان وقع التقسيم عقب التعريف لانه الجاز الذي  
الاصح منه بقرينة انه جعل من اقسامه الجاز العقلي والجاز الراجح العلم الكلية  
وهي الا يدخلات في الجاز المعروف بالكلية المستعملة في غير ما وضعت له وفيه انه قال  
الجاز عند السلف قسما لغوي وهو ما تقدم وسمى بما في المفرد وعقل على سبيل  
جاز في الجملة وينقسم لغوي قسما راجح الي معنى الكلمة وراجح الحكم لها  
في الكلام والراجح الي معنى الكلمة قسما خالصا فانها ومنتزعتا وانما يسمى  
الاستعارة في الجاز المقسم وان كان لفظ الجاز العقلي قسما منه كمن المقسم الي  
الاستعارة وغيره الجاز الفرعي باللفظ المتقدم ولا ينفع في منع كون الاستعارة  
عنده قسما من الجاز كون المقسم في هذا التقسيم الجاز الاعم لا يقال لا بعد  
من جعل الجاز اللغوي في تقسيمه حيث قال واللغوي قسما من الجاز الفرعي

التمثيل